الأمم المتحدة

TD/B/C.II/37

Distr.: General
27 December 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة التاسعة
جنيف، ٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، ٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

GE.17-23419(A)
1723419

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها ٣

ثانياً – موجز الرئيس ٥

ألف – البيانات الافتتاحية ٥

باء – تقارير اجتماعات الخبراء ١٠

جيم – من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفِّزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ١١

دال – التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاثة ٢١

هاء – المسائل الأخرى ٢٣

ثالثاً – المسائل التنظيمية ٢٣

ألف – افتتاح الدورة ٢٣

باء – انتخاب أعضاء المكتب ٢٣

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢٤

دال – اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية ٢٤

المرفق الأول

الحضور ٢٥

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفِّزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - الاستثمار

(البند ٤(أ) من جدول الأعمال)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

إذ تلاحظ مع القلق أن التدفقات الاستثمارية لم ترجع إلى المستويات التي كانت عليها قبل حدوث الأزمة، وأنها تراجعت بشكل ملحوظ في العديد من المناطق النامية، ولا سيما في أشدها ضعفاً،

وإذ تلاحظ أيضاً أهمية الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور وكالات تشجيع الاستثمار ووكالات تشجيع الاستثمارات الخارجة في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تنوه بالدعم الفعال من حيث التكلفة المقدم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتلك الجهود، بما في ذلك عن طريق برنامجه المتعلقة بتشجيع وتيسير الاستثمار، استناداً إلى إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة،

١- *تطلب* إلى الأمانة أن تواصل دعمها لبناء القدرات في مجال الاستراتيجيات والسياسات والأدوات والممارسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال قائمة الأونكتاد للإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار؛

٢- *تشجع* الأمانة على مواصلة دعم تبادل ونشر أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار، بما في ذلك عن طريق جوائز تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

٣- *تعرب* عن ارتياحها للعرض الذي قدمته الأمانة لأحدث الاتجاهات والسياسات العالمية في مجال الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية؛ وتدعو الأمانة إلى مواصلة الإبلاغ عن هذه الاتجاهات ورصد أثرها على التنمية؛

٤- *تتطلع* إلى صدور *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨*؛ وتطلب مواصلة إدماج نتائج التقرير في عمل الأونكتاد المستمر في مجال بناء القدرات، وفي إثراء المداولات الحكومية الدولية، فضلاً عن المناقشات السياساتية التي تنظمها منابر أخرى معنية بوضع السياسات ذات الصلة، بما في ذلك منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام ٢٠١٨؛

٥- *تشيد* ببرنامج استعراض سياسة الاستثمار، بما في ذلك اختتام استعراضها الإقليمي الأول لسياسة الاستثمار؛ وتهنئ غامبيا ومنطقة جنوب شرق أوروبا على نجاح الاستعراضين المتعلقين بهما؛

٦- *تنوّه* بدور استعراضات سياسات الاستثمار ومتابعة التنفيذ كأداة أساسية لدعم تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تطبيق إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؛ وتطلب إلى الأمانة أن تواصل إجراء

الاستعراضات، بناء على طلب الدول الأعضاء، في السياق الحكومي الدولي، مواصلةً لتبادل الممارسات الفضلى؛ وتشجيع البلدان الشريكة على تقديم الدعم المالي للبرنامج؛

٧- *تشجع* الأمانة على مواصلة نشر إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، وتحقيق توافق الآراء، بما في ذلك على المستويين الوطني والإقليمي.

باء- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفِّزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

إذ تكرر تأكيد الدور المحوري لتنظيم المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوصفه أحد أهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل،

وإذ تلاحظ أن تطوير تنظيم المشاريع يتطلب من الحكومات الأخذ بزمام المبادرة، واعتماد نهج مؤسسي،

١- *تسلم* بأهمية وفائدة إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع في تقييم واستعراض وتعزيز سياسات تنظيم المشاريع في الدول الأعضاء؛ وتوصي بنشره على نطاق واسع من أجل المساهمة في رسم السياسات وبناء القدرات، وفقاً للولاية المنوطة به؛

٢- *ترحب* بوضع استراتيجيات لتطوير تنظيم المشاريع تستهدف مجموعات سكانية بعينها، مثل النساء والمهاجرين والشباب، فضلاً عن تنفيذ برامج لبناء القدرات المطلوبة، بما في ذلك برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) وبرنامج روابط الأعمال التجارية؛

٣- *تثني* على المساهمة القيمة التي يقدمها برنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية؛ وتدعو الأمانة إلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات في مجال إنشاء منابر إلكترونية للأنظمة والإجراءات الإدارية، فضلاً عن استحداث وسائل لجذب الاستثمار من شأنها أن تيسر الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤- *تعيد تأكيد* الدور البالغ الأهمية للتكنولوجيات، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار في مجال التجارة والتنمية، باعتبار ذلك من أهم العوامل المحركة للتغيير من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛

٥- *تسلم* بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، يفتح آفاقاً جديدة لحل المشاكل القائمة منذ أمد طويل في كثير من المجالات المثيرة للقلق التي يتم التصدي لها عن طريق أهداف التنمية المستدامة، وأن تنظيم المشاريع القائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار من شأنه أن يوفّر، على وجه التحديد، وسيلة لاستحداث فرص العمل وتمكين النساء والشباب؛ وتسلم كذلك بأن التطور التكنولوجي السريع يطرح تحديات

خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر إلى قدرات تكنولوجية كافية لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذا التطور التكنولوجي والابتكار؛

٦- *تشير* مع التقدير إلى الفرصة المتاحة للنظر في التجارب العملية التي تبيّن أن تنظيم المشاريع والابتكار يشكلان عناصر متكاملة ومتعاضدة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٧- *تعرب* عن ارتياحها لجودة الحوار السياساتي الذي جرى بشأن دور السياسات العامة في دعم إنشاء وتطوير مشاريع ابتكارية تسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛

٨- *تسلم* بضرورة توسيع نطاق مناقشات الأونكتاد بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، لكي تتناول، في جملة أمور، الأطر السياساتية الجديدة التي تسخر العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامةً، بما في ذلك في سياق عمل الأونكتاد على مستوى السياسات والتعاون التقني؛

٩- *ترحب* بالدور الجديد للأونكتاد المتمثل في مشاركته في إدارة فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع لآلية تيسير التكنولوجيا؛ وتشجع على تقديم نتائج عملية من جانب فريق العمل، من أجل دعم البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛

١٠- *ترحب* بتعاون الأونكتاد مع بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً الذي أُنشئ مؤخراً؛ وتشجع الأمانة على التعاون مع البنك في المجالات ذات الصلة بخبرته الفنية وولايته؛

١١- *تطلب* إلى الأمانة أن تواصل تيسير تبادل الخبرات والتعلم المتبادل بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة؛ وإبقاء اللجنة على علم بتطور الممارسات الفضلى في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة؛ وأن تواصل في هذا الصدد تبادل الأفكار مع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وأن تعمل على إدراج أفضل الممارسات من هذا القبيل في مجال التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الجلسة العامة الختامية
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي. ثم أدلى ببيانات ممثلو الوفود التالية: جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والسودان باسم المجموعة الأفريقية؛ وباكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرازيل، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومصر؛ والصين؛ وتونس؛ ودولة فلسطين.

٢- وتناولت نائبة الأمين العام للأونكتاد في بيانها الافتتاحي مسألة نقص الاستثمارات في البلدان النامية، الأمر الذي يتعين معالجته من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت

إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سد هذه الفجوة، ما يستدعي اتخاذ نهج مختلط يجمع بين الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا وسياسات الابتكار. ولفتت الانتباه إلى مختلف الصكوك التي وضعها الأونكتاد لإعادة توجيه الجهود المتعلقة بتشجيع وتيسير الاستثمار من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف ١(ب) و٨(٢) و١٠(ب) و١٧(٣)، وسلطت الضوء على أثر العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الإنمائية في مجالات من قبيل التنويع الاقتصادي والطاقة والأمن الغذائي.

٣- وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن بإمكان الحكومات أن تركز على تيسير الجهود المبذولة لدعم تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والمساعدة في تخفيف المخاطر المرتبطة بالاستثمار في القطاعات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت أن استعراضات الأونكتاد لسياسة الاستثمار هي أداة رئيسية لتوجيه الاستثمار نحو تحقيق الأهداف، وقد أثبتت فعاليتها بالنسبة لأهداف وغايات محددة وفي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للبلدان التي تكون في حاجة ماسة لذلك. وقالت إن إعادة توجيه جهود تشجيع وتيسير الاستثمار من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة هو أحد الأهداف الرئيسية المدرجة في قائمة الأونكتاد العالمية للإجراءات المتعلقة بتيسير الاستثمار.

٤- وأخيراً، أكدت نائبة الأمين العام أهمية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها المفتاح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، إلى جانب البعد البيئي. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن التكنولوجيات، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشكل عاملاً حاسماً له تأثير على المؤسسات وعلى تحقيق الأهداف. وتناولت بإسهاب دور الأدوات مثل الاستعراضات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن دور لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي يصب عملها بشكل مباشر في عمل آلية تيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية تضطلع بدور رئيسي، من خلال مناقشاتها السياساتية، من أجل المساهمة في تعزيز تمويل الأهداف الإنمائية.

٥- وأعربت عدة وفود عن قلقها بشأن استمرار ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. فقد تقلصت هذه التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا بنسبة ١٥ في المائة، وانخفضت التدفقات إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنسبة ٣ في المائة و١٤ في المائة، على التوالي. وتمثلت بعض التفسيرات لهذا الاتجاه في عدم اليقين الاقتصادي وضعف أسعار السلع الأساسية. وفي ضوء أهمية التمويل من جانب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أبرزت عدة وفود الحاجة الملحة إلى ضمان توجيه الاستثمار نحو قطاعات محددة تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية.

٦- وأعربت عدة وفود عن تقديرها لبرنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالاستثمار والمشاريع وأهميته وأثره في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وطلبت إلى الأونكتاد مواصلة دعم البلدان النامية في النهوض بالتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، لاحظت بعض الوفود أن عمليات استعراض سياسة الاستثمار وتقارير متابعة التنفيذ تشكل أداة قوية لتقديم المساعدة التقنية للاستثمار ولدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلطت وفود كثيرة الضوء على أهمية البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد بشأن تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثنت على البحوث والتحليلات في إطار سلسلة *تقارير الاستثمار العالمي*. وفيما يتعلق *بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧: الاستثمار والاقتصاد الرقمي*، أشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى أن إطار سياسات الأونكتاد للاستثمار في الاقتصاد الرقمي مهم لتضييق الفجوة الرقمية.

٧- وتناولت مداخلات العديد من الوفود برامج الأونكتاد لبناء القدرات، بما في ذلك في مجال تشجيع الاستثمار، والاستثمار المسؤول، وتطوير المشاريع، والمحاسبة والإبلاغ. وطلب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد مواصلة نشر الأطر السياساتية للأونكتاد، ولا سيما إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وطلبوا إلى المانحين مواصلة دعم الأونكتاد في هذا المجال. وفيما يتعلق برسم سياسات الاستثمار الدولية، أثنت عدة وفود على عمل الأونكتاد المتعلق بالإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وأشارت إلى دور الأمانة في تيسير إجراء مناقشات حكومية دولية مثمرة وشاملة للجميع.

٨- وأكدت جميع الوفود أهمية عمل الأونكتاد في تشجيع الاستثمار والمشاريع دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما من خلال استعراضات سياسات الاستثمار، التي تشكل حافزاً لتنفيذ السياسات العامة الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، فضلاً عن الأعمال ذات الصلة بالمشاريع وتنظيم المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودرس ممثلو بعض المجموعات الإقليمية أحدث الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على النحو المفصل في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧*، ولاحظوا مع القلق حدوث انخفاض عام في مستوى تدفقات الاستثمار إلى مناطقهم خلال السنوات الأخيرة. وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ما للاستثمار من دور حاسم في تلبية احتياجات التمويل المتعلق بالأهداف الإنمائية، وأثنى على الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز الاستثمارات وتوجيهها نحو مشاريع مقبولة مصرفياً تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية والقطاعات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار، قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق زيادة تحسين القدرات التكنولوجية والابتكارية للبلدان النامية، وتثبيت خطى هذه البلدان على طريق التقارب التكنولوجي مع الاقتصادات المتقدمة. ويمكن للأونكتاد توسيع نطاق المناقشات عن طريق اللجنة من أجل رسم أطر سياساتية جديدة تسخّر العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامةً، بما في ذلك في سياق عمل الأونكتاد على مستوى السياسات والتعاون التقني. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن التطورات التكنولوجية تسبب اضطراباً وتأثر على سوق العمل والقدرة التنافسية للاقتصادات على الصعيد الدولي. وبالنظر إلى الأثر غير المتناسب لهذه التغيرات على البلدان النامية، ومحدودية قدرة هذه البلدان على التصدي والتكيف، فقد كان العمل التحليلي والتعاون التقني من جانب الأونكتاد موضع ترحيب.

٩- وأشاد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بالفصل المواضيعي المتعلق بالاقتصاد الرقمي في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧*، وأشاروا إلى فائدة الرقمنة للاقتصاد العالمي في المستقبل ودورها المحوري في تحقيق الأهداف الإنمائية. وفي هذا الصدد، أعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن ارتياحه لأن التقرير لفت الانتباه إلى هذا الموضوع الهام من خلال إطار سياساتي شامل بشأن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على اتباع نهج تحليلي كلي يشمل البنية

الأساسية المادية وغير المادية والصلة المهمة بين الاستثمار والرقمنة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. ومع الإشارة إلى شواغل العديد من البلدان فيما يتعلق بتبعات الفجوة الرقمية، كرر ممثل مجموعة إقليمية أخرى الالتزام بتنفيذ سياسات تكفل سرعة تطوير التكنولوجيات الرقمية والاستثمارات الرقمية داخل المنطقة.

١٠- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد أحدث البيانات والاتجاهات المتعلقة بالاستثمار. وذكر أن تدفقات الاستثمار ظلت، منذ الأزمة المالية العالمية، في مستويات أدنى من الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧. وتراجعت التدفقات الاستثمارية مجدداً بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان الشاغل الأكبر هو الانكماش الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، حيث تكون الاحتياجات الإنمائية أكبر. وربما كان التباطؤ في نمو الإنتاج العالمي خلال السنوات الأخيرة سبباً في ضعف النمو التجاري. وكان متوسط معدلات نمو مبيعات فروع الشركات الأجنبية والقيمة المضافة والعمالة خلال السنوات الخمس الماضية أدنى من مستوياته خلال الفترة نفسها قبل عام ٢٠١٠.

١١- وفي مجال سياسة الاستثمار، أكد مدير شعبة الاستثمار تزايد عدم اليقين في الوقت الراهن، والنزعة الحمائية على الصعيد الوطني، والتوقيع بصورة متزامنة على اتفاقات استثمار دولية جديدة، وإنهاء العديد من المعاهدات السابقة، وتزايد عدد حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على الصعيد الدولي. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، ارتفع العدد الإجمالي لاتفاقات الاستثمار الدولية ليصل إلى ٣ ٣٢٢ معاهدة. وفي مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بدأ النظر في ٦٢ قضية جديدة في عام ٢٠١٦، وهناك ٣٥ قضية بدأ النظر فيها خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٧. وبحلول نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٧، بلغ العدد الإجمالي لقضايا التحكيم المعروفة ضد بلدان مضيفة ٨١٧ قضية. وصدرت أحكام لصالح المستثمرين في ٦٠ في المائة من القضايا التي تم البت فيها استناداً إلى الأسس الموضوعية. واستجابة للشواغل التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن ضرورة حشد الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، اقترح مدير شعبة الاستثمار عقد دورة استثنائية للجنة في عام ٢٠١٨ تكون مكرسة لتعزيز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٢- وخاطبت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد اللجنة بشأن التطورات الأخيرة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وأشارت إلى أن التكنولوجيا والابتكار كانا دائماً من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية، وأن التحدي الماثل بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي التصدي له في سياق تطور تكنولوجي غير مسبوق، مع تكنولوجيات جديدة وناشئة تتسم بأنها متقاربة ومتكاملة مثل الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد والبيولوجيا التركيبية والتكنولوجيا النانوية. وأتاحت الرقمنة الفرصة لأساليب ابتكار جديدة تمكن الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية من المشاركة بنشاط أكبر وتحقيق المزيد من النتائج المهمة لتحقيق الإدماج الاجتماعي. وأصبحت الابتكارات أكثر انفتاحاً بفضل التكنولوجيات الجديدة التي أدت إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في التكاليف. ومع ذلك، ومثلما أُشير إليه في *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية*، فإن هذه

التكنولوجيات السريعة التطور والمتقاربة تطرح أيضاً تحديات كبيرة أمام الشركات والمجتمعات التي تكون بحاجة إلى التكيف. وقد أثر ذلك على القدرة التنافسية للشركات وأدى إلى حدوث حالات من عدم التيقن بشأن مستقبل فرص العمل، وتعلم المهارات التي ينبغي أن توفرها النظم التعليمية، علاوة على التأثير على كل جانب تقريباً من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن من الضروري تهيئة بيئة سياساتية داعمة لازدهار الاقتصاد الرقمي الناشئ، وتمكين التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بشكل أعم، من المساهمة في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق تحقيق الشمول والاستدامة البيئية؛ وإرساء الأسس السليمة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإيجاد المسار الوطني الملائم لتنمية يوجهها العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٣- وورد في مافيكيانو نيروبي، الذي اعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة تعزيز برنامج عمله المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز عمله الرامي إلى تدعيم المكاسب الإنمائية الناجمة عن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وتفعيل عملية إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، أشار مدير شعبة الاستثمار إلى أن *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧* تناول تأثير الرقمنة على التجارة والتنمية، وأن مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع لا تزال تجتذب المزيد من الشركاء الجدد حيث بلغ عددهم ٢٦ في الوقت الراهن. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، تم إطلاق برنامج جديد لإجراء تقييم سريع لمدى الجاهزية لممارسة التجارة الإلكترونية، وتم تنفيذه في ثلاثة من أقل البلدان نمواً. ويسعى الأونكتاد إلى تعزيز أوجه التآزر بين الأعمال الفنية المتعلقة بالتكنولوجيا المضطلع بها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعمليات الحكومية الدولية للأونكتاد، بما في ذلك في سياق دوره بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهي أعلى هيئة استشارية حكومية دولية في منظومة الأمم المتحدة معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وتعكف اللجنة حالياً على دراسة الموضوعين التاليين اللذين يحظيان بالأولوية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠؛ وبناء كفاءات رقمية من أجل الاستفادة من التكنولوجيات القائمة والناشئة، مع التركيز بشكل خاص على البعد الجنساني والبعد المتعلق بالشباب.

١٤- وأخيراً، تناول مدير شعبة الاستثمار التطورات الأخيرة بشأن إجراءات تعزيز عمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. أولاً، يشترك الأونكتاد في توجيه فريق العمل المشترك بين الوكالات لآلية تيسير التكنولوجيا، وسيعمل على ضمان تحسين المواءمة بين عمل الآلية وأنشطة الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا وعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وثانياً، سيشارك الأونكتاد في الاجتماع الأول لمجلس إدارة مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، من أجل مناقشة برنامج عمل المصرف خلال السنة الأولى، وسيشارك خلال عام ٢٠١٨ في إجراء عدة استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً. ومنذ الدورة الثامنة للجنة، أنجز الأونكتاد استعراضات من هذا القبيل لاثنين من البلدان. وستستخدم منهجية جديدة في الاستعراضات القادمة، من أجل التصدي بفعالية أكبر لتحديات التنمية المستدامة. وثالثاً، يتولى الأونكتاد تنفيذ برنامج جديد

لبناء القدرات للتدريب في مجال السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا، وذلك بالتعاون مع أعضاء آخرين في فريق العمل المشترك بين وكالات، ومن المقرر إنجاز أول نشاط في مطلع عام ٢٠١٨ في غرب آسيا بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، عن أعمال دورته الخامسة

(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

١٥- عرضت تقريرَ الدورة رئيسةُ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، عن أعمال دورته الخامسة. وقد ضمّ الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام تقريباً ٢٣٠ من أصحاب المصلحة من مجتمع الاستثمار والتنمية، فوضعوا رؤية مشتركة لإصلاح ينحو منحى التنمية المستدامة لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وقد أجرى الخبراء تقييماً لجهود الإصلاح وتقاسموا أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وانطلقوا في مداولاتهم من المبادرات والأدوات السياساتية للأونكتاد مثل إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وخارطة الطريق من أجل إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، فضلاً عن الخيارات العشرة التي قدمها الأونكتاد للمرحلة ٢ من الإصلاح. وحدد الاجتماع التحديات التي تواجهها البلدان عند الشروع في هذه المرحلة من الإصلاح واقترح حلولاً للانتقال إلى نظام يميل بصورة أكبر نحو التنمية المستدامة.

١٦- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد عدة مندوبين بارتفاع ومستوى المشاركة الشاملة والجودة العالية للمناقشات والوثائق، وطلبوا عقد المزيد من الاجتماعات من هذا القبيل لمناقشة هذا الموضوع، وأكدوا دور الأونكتاد بوصفه المنبر الدولي للعمل المتعلق بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

١٧- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/15.

٢- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الرابعة والثلاثين

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

١٨- عرض رئيس فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تقرير الفريق الصادر عن دورته الرابعة والثلاثين. وقد ركزت المناقشات أثناء الدورة على الموضوعين التاليين: تعزيز إمكانية مقارنة الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك اختيار المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ودور الإفصاح في تقييم المخاطر وتحسين جدوى الإبلاغ من قبل الشركات في صنع القرار. وأشار الرئيس إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة خلال فترة ما بين الدورات من أجل تعزيز عمل فريق الخبراء.

١٩- وفيما يتعلق بالبند الأول من جدول الأعمال، كان فريق الخبراء قد سلط الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزته الأمانة في إطار المجموعة المقترحة من المؤشرات المتصلة بالأهداف الأساسية لإبلاغ الشركات، وطلب إلى الأونكتاد إحراز تقدم في عمله من خلال تجميع وثيقة توجيهية. وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال، أكد فريق الخبراء أن الكشف عن المخاطر يساهم بصورة أساسية في تعزيز إيجاد بيئة استثمارية ملائمة، ويعزز العمليات المستنيرة لصنع القرار، وطلب إلى الأمانة أن تواصل تيسير تبادل الممارسات الجيدة في هذا المجال. وفي إطار أنشطة أخرى، نظر فريق الخبراء في موضوعين هما الخبرات المتعلقة بتنفيذ أدوات تطوير المحاسبة، والمحاسبة والإبلاغ من قبل المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة لتحقيق الإدماج المالي. وطلب فريق الخبراء إلى الأمانة مواصلة تحديث هذه الأداة، ودعا الأمانة إلى مواصلة العمل في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز الإدماج المالي للمشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف الرئيس أن التقارير التي تعدها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون سهلة الفهم لتستفيد منها شرائح كبيرة من المجتمع.

٢٠- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/83، وأقرّت الاستنتاجات المتفق عليها من جانب فريق الخبراء على النحو الوارد في التقرير، ووافقت على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء للدورة الخامسة والثلاثين.

جيم- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفِّزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفِّزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - الاستثمار

(البند ٤(أ) من جدول الأعمال)

٢١- يركز هذا الجزء على خيارات السياسة العامة، واستراتيجيات تشجيع الاستثمار، وأفضل الممارسات والأدوات العملية لحشد الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢- وفي ملاحظاته الافتتاحية، كرر مدير شعبة الاستثمار والمشاريع تأكيد الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة السنوية البالغة ٢,٥ مليار دولار بين مستوى الاستثمار الحالي والمستوى اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان النامية. وأشار إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤* الذي أوصى باستحداث جيل جديد من مؤسسات تشجيع الاستثمار يحث وكالات تشجيع الاستثمار على اعتماد استراتيجيات تركز على الأهداف الإنمائية؛ واختيار قطاعات مستهدفة تعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية؛ وإعداد وتسويق سلسلة مشاريع مقبولة مصرفياً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وإقامة شراكات جديدة، بما في ذلك مع الوكالات والمؤسسات المعنية بالاستثمار المتجه إلى الخارج.

٢٣- وأثناء حلقة النقاش، أشار أحد المشاركين إلى الحاجة إلى رأس المال المحلي، وذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكمل جهود القطاع العام الرامية إلى تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية. وتركز البلدان على استثمارات عالمية ومحلية عالية القيمة تؤدي إلى استحداث وظائف جيدة؛ وتدعم محو الأمية الرقمية والاستثمار في مجال البحث والتطوير؛ وتعزز المساواة بين الجنسين. وأشار المتحدث إلى أن البرتغال، على سبيل المثال، سنت عدة قوانين لتحسين التوازن بين الجنسين ووضع سياسات لاجتذاب الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية والطاقة المتجددة. وأكد الرئيس أيضاً أهمية وجود منظور جنساني في جميع مجالات التجارة والتنمية، ولا سيما في سياق التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة.

٢٤- وعرض مشارك آخر في حلقة النقاش الخيارات الاستراتيجية لتشجيع الاستثمار في المشاريع المتعلقة بتحقيق الأهداف، وأشار على سبيل المثال إلى مجمع صناعي أُنشئ في إثيوبيا يضم مرافق مراعية للبيئة لإنتاج المنسوجات والملابس، ومجمع لخدمات المستثمرين يوفر معالجة النفايات والمياه، ويتسم بكفاءة استهلاك الطاقة وتوافر المساكن والمرافق الطبية. وقد اجتذب المجمع أكثر من ٢٠ مستثمراً ووفّر فرص العمل للشباب، وبلغت نسبة النساء العاملات فيه ٨٠ في المائة من العمالة.

٢٥- وعدد بعض المشاركين في حلقة النقاش مختلف نهج الاستثمارات المستدامة، بما في ذلك صناديق تأمين القدرة على تحمل تغير المناخ، والقروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصناديق المشاريع السريعة الأثر. فعلى سبيل المثال، تمكنت شركتان أوروبيتان تعملان في مجال تمويل التنمية من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام عن طريق استحداث فرص عمل وإيرادات ضريبية، وتعزيز نقل التكنولوجيا ودعم شبكات المشاريع المحلية. والتحديات المتعلقة بالتمويل المستدام تشمل حشد رأس المال الخاص، والحد من المخاطر وتقييم الأثر.

٢٦- وأشار أحد المشاركين إلى أن تيسير الاستثمار هو الحل المثالي لإزالة الحواجز، وذلك تحديداً عن طريق تبسيط الإجراءات والشفافية، وأورد على سبيل المثال قيام وكالات تشجيع الاستثمار بتوفير المعلومات عن الموردين المحليين. ومن شأن هذه الوكالات الحد من تباين المعلومات، وهي ضرورية من أجل إدراج المؤشرات النوعية المتعلقة بالأهداف الإنمائية لدى تقييم المشاريع. والمبادرات الهامة في مجالي التجارة والاستثمار، مثل مبادرة "حزام واحد طريق واحد"، يمكن أن تعزز الروابط عبر الحدود فيما يخص الهياكل الأساسية والعلاقات المؤسسية الأقاليمية.

٢٧- وعقب العروض المقدمة خلال حلقة النقاش، أشار أحد المشاركين إلى أن البلدان الصغيرة التي تفتقر إلى بيئة أعمال تجارية مناسبة قد لا تكون قادرة على اجتذاب الاستثمارات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية. ولذلك، من الأهمية بمكان تحسين بيئة الأعمال التجارية فيها. فعلى سبيل المثال، ساعد برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية للأونكتاد بنن على تخفيض الوقت اللازم لإنشاء عمل تجاري من ٤٠ يوماً إلى ساعة واحدة. وأُنشئت وكالة مركزية للتجارة والاستثمار، بدعم من الأونكتاد، وهي تعمل كمركز جامع.

٢٨- أشار مشارك آخر في حلقة النقاش إلى أن التعاون الاستثماري يشكل حجر الزاوية في جهود التعاون الإقليمي الحالية الرامية إلى جذب الاستثمارات في جنوب شرق أوروبا. وقال إن على المناطق محاولة الربط بين الوظائف التي تتطلب مهارات عالية والأعمال التجارية، والتوازن الجنساني وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية، بما في ذلك سياسات الاستثمارات التنافسية

المتعلقة بالدخول إلى الأسواق، فضلاً عن تقديم حوافز وتخفيضات ضريبية وتوفير مناطق اقتصادية خاصة، من بين أمور أخرى.

٢٩- وشدد أحد المندوبين على أهمية استعراض نظم سياسات الاستثمار من أجل ضمان بيئة استثمار جاذبة ومواتية. ومن المهم توفير مزيج من تدابير السياسة العامة المناسبة وترتيب أولويات السياسات التي يمكن أن تقنع المستثمرين بالاستثمار في بلد ما. والمعلومات المستقاة من القطاع الخاص تتسم بنفس القدر من الأهمية، بما في ذلك المعلومات المقدمة بشأن العقبات والمثبطات غير المقصودة. وعلق أحد المشاركين في حلقة النقاش على الدور الهام لرابطات المستثمرين في إثيوبيا في إطلاع الحكومة على العقبات التي تواجه الاستثمار.

٣٠- ورداً على سؤال بشأن حجم رأس المال المرتبط بتحقيق الأهداف الإنمائية، ذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن هناك استثمارات عالمية بقيمة ٢٢ ترليون دولار راعت، إلى حد ما، المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية. وبشكل عام، هناك استثمارات بقيمة ٣٥ بليون دولار يمكن أن تصنف على أنها استثمارات مؤثرة، وكان ثلثها موجه نحو أسواق نامية وناشئة بهدف تحقيق عائدات سوقية. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى عدم اتساق بين النهج الوطنية والمتعددة الأطراف في مجال وضع سياسات وقواعد الاستثمار، وسلط الضوء على تشظي نظام الاستثمار الدولي. وأشار بعض المشاركين في حلقة النقاش إلى أن إطار التعاون الدولي في مجال الاستثمار بحاجة إلى مبادئ تكفل تكافؤ الفرص. وقد أُحرز تقدم في مجال التعاون الدولي غير أنه لا يوجد مثل هذا التعاون في مجال الاستثمار.

٣١- وتناول أحد المندوبين بالتفصيل الأدوات التي اعتمدتها الكاميرون في هذا المجال، والتي تشمل على وجه الخصوص قانون الاستثمار الخاص وخطة تصنيع، وتنفيذ مبادرة للأعمال التجارية الإلكترونية. واضطلع برنامج إمبريتيك بتدريب أصحاب المشاريع في الكاميرون، ويعكف البلد على وضع استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع في سبيل تعزيز بيئة تنظيم المشاريع.

٣٢- ورحب بعض المندوبين بعمل الأونكتاد بشأن تشجيع الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. ولاحظ مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أن مثل هذه الأنشطة تندرج في سياق مجموعة إجراءات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، والتي تشمل مجموعة تدابير يمكن أن تعتمدها الحكومات ووكالات تشجيع الاستثمار لكي تبادر باستهداف مشاريع تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية. وشدد على ضرورة المشاركة في التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات، بما في ذلك من جانب وكالات تشجيع الاستثمار، لجعلها بمثابة وكالات إنمائية تتولى مقترحات المشاريع ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية، ولاحظ أن الأونكتاد يدعم مثل هذه الجهود من خلال برنامجه للمساعدة التقنية.

٢- استعراض سياسة الاستثمار: غامبيا

٣٣- نظر الاجتماع في *استعراض سياسة الاستثمار: غامبيا* (UNCTAD/DIAE/PCB/2017/5)، فضلاً عن التقرير المعنون *غامبيا: صياغة السياسة الوطنية لتنظيم المشاريع* (UNCTAD/DIAE/2017/1).

٣٤- وتناول مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في بيانه الافتتاحي أهمية تضافر عمليات استعراض سياسة الاستثمار، ووضع السياسة الوطنية لتنظيم المشاريع، من أجل دعم الإصلاحات التي أجرتها حكومة غامبيا، ولا سيما بغرض اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي

المباشر وتطوير القدرات المحلية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقدم أمثلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أفريقيا وآسيا في معرض تركيزه على المفاهيم الأساسية الأربعة التي يمكن أن تسترشد بها الأنشطة الوطنية، وهي تحديداً مفاهيم الأوز الطائر، والقواعد الشعبية، والقفزات النوعية، والجيل الرابع من وكالات تشجيع الاستثمار.

٣٥- ووافق وزير التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمل في غامبيا على التوصيات الواردة في كلا التقريرين، وأعترف بدورها في مساعدة البلد على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتزاماته. وعرض أحد كبار الاقتصاديين في وزارة التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمل التحديات الرئيسية التي تواجه البلد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيم المشاريع، على النحو المحدد في كلا التقريرين. وعرض الخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل للشروع في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك خطط العمل التي تم إعدادها بمساعدة الأونكتاد.

٣٦- ولخص مدير فرع سياسات الاستثمار التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع أهم نتائج الاستعراض، واستعرض مسألة تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في غامبيا بسبب المعوقات المتصلة بالإطار التنظيمي، والهياكل الأساسية ورأس المال البشري، فضلاً عن قابلية البلد للتأثر بالصدمات الخارجية. وفي هذا السياق، قال إن استعراض سياسة الاستثمار يهدف إلى مساعدة الحكومة بطريقتين، أي عن طريق تقييم الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وتوفير أدوات فعالة لتعزيز استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على ثلاثة قطاعات ذات أولوية، وهي تجهيز المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستعرض التحديات التي تواجه تنمية تنظيم المشاريع في غامبيا، والتدابير التنظيمية والمؤسسية اللازمة لجعل البلد ضمن الاقتصادات المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٦.

٣٧- وأشار مندوبو بلدان أخرى شاركوا في حلقة النقاش إلى جودة التقارير وأثنوا على نتائجها وتوصياتها، التي من شأنها أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدوا جدوى عملية استعراض سياسة الاستثمار في دعم جهود الحكومة الرامية إلى اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي تعزيز قدرات القطاع الخاص المحلي. وكررت عدة وفود أهمية توصيات الأونكتاد التي كانت بمثابة خارطة طريق للإصلاحات، ولا سيما لتحسين بيئة الأعمال واستراتيجيات تشجيع الاستثمار. وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أن استعراض سياسة الاستثمار يشكل أداةً مفيدةً لتحديد المساعدة التي تحتاجها غامبيا. وشدد عدد من المشاركين على التحديات الوطنية المطروحة فيما يتعلق بالقيود من جانب العرض والهياكل الأساسية والمهارات. وأشار العديد من المشاركين الآخرين إلى التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في البلد بوصفهما من الأولويات والمتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتناول ممثل إحدى المجموعات الإقليمية مسألة الخروج من وضع أقل البلدان نمواً.

٣٨- وشدد مدير فرع سياسات الاستثمار على أهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد، ومسؤولية الحكومات عن إزالة العقبات والمثبطات التي تواجه القطاع الخاص. وأشار أيضاً إلى أهمية اتساق السياسة العامة من أجل تحسين البيئة الاستثمارية في البلد. وقال إن تغيير السياسات كثيراً ما يكون مجرد ممارسة للديمقراطية.

٣٩- وناقش المندوبون وممثلو القطاع الخاص التحديات التي تواجهها غامبيا على النحو المبين في استعراض سياسة الاستثمار، ولا سيما العقبات التنظيمية، وأوجه الضعف المؤسسي، والثغرات في المهارات والمسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية. وشددوا على الإصلاحات التي بدأت، وأكدوا أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة، وأشاروا على وجه الخصوص إلى القيام في الآونة الأخيرة بتنشيط آلية مؤسسية للحوار بين القطاعين العام والخاص. وقام عدة ممثلين من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الإقليمية بعرض المشاريع قيد التنفيذ، مع التركيز بوجه خاص على تمكين الشباب وإيجاد فرص العمل.

٤٠- وأشارت الأمانة إلى أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون الإقليمي في زيادة الاستثمار وقدرات القطاع الخاص المحلي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وأكدت أن الأونكتاد على أهبة الاستعداد لمساعدة غامبيا على تنفيذ التوصيات الناجمة عن استعراض سياسة الاستثمار.

٣- استعراض سياسة الاستثمار: جنوب شرق أوروبا

٤١- نظر الاجتماع في *تقرير استعراض سياسة الاستثمار: جنوب شرق أوروبا* (UNCTAD/DIAE/PCB/2017/6).

٤٢- وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع عرضاً موجزاً في ملاحظاته الافتتاحية لبعض الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب شرق أوروبا. فقال إن الخدمات المالية هي المحرك الأساسي للتدفقات إلى المنطقة. وتوخياً لتنويع التدفقات وزيادة مساهمتها في التنمية، اعتمدت اقتصادات المنطقة استراتيجية جنوب شرق أوروبا لعام ٢٠٢٠ التي شملت هدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٠٣ في المائة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت هذه الاقتصادات خطوات هامة نحو تحسين البيئات التجارية وتوطيد التكامل التجاري ومواءمة المعايير والتشريعات. وساهم استعراض الأونكتاد الإقليمي الأول لسياسة الاستثمار في تحقيق هذا الهدف عن طريق التوصية باعتماد سبل لاجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر، بهدف خلق فرص العمل. وأشار *استعراض سياسة الاستثمار* إلى أن التعاون والتكامل الاقتصاديين هما الوسيلة لزيادة الرفاه الاقتصادي في المنطقة، واقترح مبادرة إقليمية لتشجيع الاستثمار من أجل تحسين تسويق فرص الاستثمار عبر الحدود.

٤٣- وأثنى الأمين العام لمجلس التعاون الإقليمي على دور استعراض سياسة الاستثمار في مساعدة المنطقة على تحقيق أهداف استراتيجية جنوب شرق أوروبا لعام ٢٠٢٠. وشدد على أهمية التعاون الإقليمي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية في اجتذاب الاستثمار المستدام إلى المنطقة، وأثنى على التعاون الفعال بين الأونكتاد واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ومجلس التعاون الإقليمي والبنك الدولي في إعداد استعراض سياسة الاستثمار. وأضاف أن *استعراض سياسة الاستثمار* يمكن أن يكون مثالاً يحتذى في المناطق الأخرى. وشدد مدير أمانة اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى على التزام اقتصادات جنوب شرق أوروبا بتنفيذ التوصيات الناجمة عن استعراض سياسة الاستثمار.

٤٤- وعرض مدير فرع سياسات الاستثمار في الأونكتاد أهم نتائج التقرير. واستعرض العقبات التي تعترض اجتذاب الاستثمارات، والأنظمة التي تعتمدها اقتصادات المنطقة في

المجالات الرئيسية، بما يشمل الأنظمة الوطنية والدولية لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتيسير الأعمال التجارية، والنظم الضريبية، وسياسات العمل، والمهارات وسياسة المنافسة. وسلط الضوء على التوصيات الرئيسية الواردة في *استعراض سياسة الاستثمار*، والتي توضح أن زيادة التعاون بين الاقتصادات في المنطقة، في كل واحد من هذه المجالات، قد تساعد في التغلب على العقبات القائمة وتساهم في استحداث فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، قدم عرضاً مفصلاً عن مبادرة تشجيع الاستثمار المشترك المبينة بإسهاب في *استعراض سياسة الاستثمار*.

٤٥- وأشار مندوبو بلدان أخرى شاركوا في حلقة النقاش إلى جودة التقرير وأثنوا على نتائجه وتوصياته. وأكدوا جدوى عملية استعراض سياسة الاستثمار في تعزيز الاستثمار ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية، وكرروا التأكيد على أهمية التوصيات المقدمة من الأونكتاد في مجالات مثل مواءمة القوانين، وتطوير الهياكل الأساسية، والحد من العوائق الإدارية وتحسين التنسيق بين المؤسسات. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للنهج المبتكر الذي اعتمده الأونكتاد في إعداد استعراض سياسة الاستثمار الإقليمية. وذكر ممثل منظمة متعددة الأطراف أن *استعراض سياسة الاستثمار* هو وثيقة أساسية لتوجيه عمل البنك الدولي في المنطقة. وسلط بعض المشاركين الضوء على المشاريع قيد التنفيذ من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار. وذكر بعض ممثلي القطاع الخاص أن *استعراض سياسة الاستثمار* يوفر صورة واضحة لمناخ الاستثمار في المنطقة، ويشجع الاقتصادات المستفيدة على تنفيذ التوصيات الواردة فيه. ولاحظ أحد ممثلي القطاع الخاص المكانة الاستراتيجية للمنطقة، واقترح أنه ينبغي إشراك المستثمرين في عمليات التغييرات المؤسسية والسياساتية.

٤٦- وشددت الأمانة على الالتزام المنبثق عن المداخلات، الذي مفاده أن على الاقتصادات المستفيدة والمنظمات الشريكة وبلدان المستثمرين والقطاع الخاص مساعدة المنطقة على الاستفادة من الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وإقامة تعاون إقليمي أوثق، استناداً إلى *استعراض سياسة الاستثمار*. وثمة مزايا لاتباع نهج إقليمي إزاء تحقيق التكامل كاستراتيجية في مجال التنافس العالمي على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُنظر إليه في بعض الأحيان على أنه ليس عملية يربح فيها طرف على حساب الأطراف الأخرى. وينطبق ذلك على الشركات والأعمال التجارية المتعددة الجنسيات التي يمكنها الاستثمار والعمل على الصعيد الإقليمي. وأشارت إلى أن المبادرات المشتركة، مثل المبادرة المشتركة لتشجيع الاستثمار، مهمة من أجل جني فوائد أكبر من الاستثمار في المنطقة. وأعرب الأونكتاد وممثلو المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

٤- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفِّزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

٤٧- في الجلسة العامة الأولى التي عقدت بشأن هذا البند، شدد مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، في ملاحظاته الافتتاحية، على أهمية تطوير تنظيم المشاريع وتيسير الأعمال التجارية في النهوض بالتنمية المستدامة، وتناول بالتفصيل التطورات الأخيرة في عمل الأونكتاد في هذه المجالات. وسلط الضوء بصفة خاصة على المساعدة المقدمة من الأونكتاد في وضع

سياسات تنظيم المشاريع في ستة من البلدان النامية، والدعم المتواصل الذي يقدمه من خلال شبكة برنامج إمبريتيك إلى ٤٠ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسلط الضوء أيضاً على الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية، والتي ساعدت العديد من البلدان على تبسيط اللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات. وجرى تسليط الضوء على السياسات الموجهة للفئات الضعيفة، مثل النساء والمهاجرين، من أجل النظر فيها وتطويرها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٨- وتناول المتحدث الرئيسي المسائل الأكثر شيوعاً التي تواجه أصحاب المشاريع في مرحلة البداية، ولفت الانتباه إلى مرحلة اختبار الأفكار التي تكون فيها المخاطر والشكوك عالية بشكل خاص. وناقش دور أداة لتخطيط الأعمال ومحدوديتها، بالمقارنة مع أدوات أبسط مثل نموذج الأعمال أو نموذج بيان القيمة التي يمكن أن تساعد بسرعة على تصميم وصياغة الأفكار. وأشار إلى أن الإخفاقات في مجال الإنتاجية مهمة بوصفها تجارب تعليمية لمنظمي المشاريع عند الموافقة على الأفكار وزيادة تجويدها. واقترح السبل التي تمكن واضعي السياسات من تيسير القبول الاجتماعي للتجارب من هذا القبيل، تجنباً للوصم المرتبط بالفشل. وأخيراً، أشار إلى الوصول بصورة ذكية إلى رأس المال والتكنولوجيا باعتباره مورداً رئيسياً لأصحاب المشاريع في المراحل المبكرة.

٤٩- وقدم أول مشارك في حلقة النقاش عرضاً لخطة التنمية الوطنية للكاميرون، رؤية عام ٢٠٣٥، الرامية إلى إحداث تحول هيكلي وجعل الكاميرون من الاقتصادات الناشئة في غضون ١٥-٢٠ عاماً، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على العديد من المشاريع قيد التنفيذ والمستقبلية في مجال الهياكل الأساسية، والتنمية الحضرية، والطاقة، وتخزين الأغذية، فضلاً عن أهمية الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع التي يجري تطويرها بالتعاون مع الأونكتاد والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٣٥.

٥٠- وأشاد المتحدث الثاني بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في وضع استراتيجية شاملة لتنظيم المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة، التي سيبدأ انطلاقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. فالتوجيهات والأدوات المقدمة بموجب إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع قد ساعدت أصحاب المصلحة الوطنيين على تحديد المجالات الرئيسية التي ستهتم بها الحكومة لدى تنفيذ الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التمويل وتهيئة البيئة التنظيمية. وأخيراً، أشار المتحدث إلى الإجراءات ذات الأولوية في مجالات التعليم وتنمية المهارات، بما في ذلك الأدوات التعليمية الجديدة واستحداث المزيد من أساليب التدريب العملي.

٥١- وأبرز المتحدث الثالث أثر التدريب على برنامج إمبريتيك بالنسبة لأصحاب المشاريع في غامبيا، وشدد على أهمية التوعية والربط الشبكي لمبادرات تنظيم المشاريع. وقال إن إشراك جميع الجهات الفاعلة في بيئة تنظيم المشاريع أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية. وشدد على فائدة الأدوات التي يتيحها الأونكتاد في المساعدة على تسريع التنمية في البلد وتحقيق الأهداف الإنمائية، وذلك من خلال تحقيق التحول الاقتصادي وتهيئة الفرص الإنتاجية في مجال الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الخفيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، أثنى على الدعم

والتوجيهات المقدمة من جانب الأونكتاد خلال استعراض سياسة الاستثمار وصياغة سياسات تنظيم المشاريع في غامبيا، وأشار إلى أهمية إشراك الشركاء الإنمائيين في مرحلة التنفيذ.

٥٢- واستعرض المتحدث الرابع تجربة إحدى الشركات الخاصة في إكوادور، ولاحظ مدى مساهمة الأثر الاجتماعي للشركة في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الغايات المتعلقة بالحد من الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المسؤوليْن. وأشار إلى أن البرامج الحالية المتعلقة بتنظيم المشاريع، التي وضعتها الحكومة بدعم من الأونكتاد، تهدف إلى جعل إكوادور واحدة من أكثر البلدان جاذبية في أمريكا اللاتينية لإقامة أعمال تجارية بحلول عام ٢٠٢٠.

٥٣- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد العديد من المندوبين على أهمية الربط بين سياسة تنظيم المشاريع والاستدامة، مع التأكيد على أهمية النهج الكلي الذي اعتمده الأونكتاد في إشراك أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام في تصميم السياسات وتنفيذها.

٥٤- في ملاحظاتها الافتتاحية في بداية الجلسة العامة التالية، قدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات عرضاً مفصلاً للسمات العامة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي يمكن أن تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التغيير السريع ودورات التكيّف القصيرة للتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن أشكال التعاون الجديدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الابتكار المفتوح. ورأت أن تنظيم الأعمال يمكن أن يؤدي دوراً في استحداث العديد من التكنولوجيات الجديدة الهامة في مجالات من قبيل معالجة المياه وإدارتها، فضلاً عن التكنولوجيات التحويلية والرقمية. ولا بد من توجيه التغيير الاجتماعي بغية تعزيز نجاح الاستفادة من التكنولوجيا والحد من مشاكل التهميش التكنولوجي، ولا سيما بالنسبة للنساء والمجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة. وأخيراً، سلطت الضوء على عدد من المسائل المتعلقة بكيفية تسخير السياسات على نحو أفضل لفائدة جميع أصحاب المصلحة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وشددت على ضرورة الدعم من جانب المجتمع الدولي والتعاون معه.

٥٥- وقدم المشارك الأول في حلقة النقاش عرضاً مفصلاً للنجاح الذي أحرزته إحدى الشركات في زامبيا في مجال جمع وإعادة تدوير البلاستيك واستخدامه في منتجات للاستخدام المنزلي والتعدين وأعمال التشييد. ويتم تجميع النفايات بصورة أساسية بالاستفادة من نظم التوزيع القائمة؛ ويعتمد هذا الابتكار على استفادة جامعي النفايات من التكنولوجيا الرقمية من أجل التنسيق. وكانت المشكلة تكمن في إيجاد طريقة دفع آمنة، إضافة إلى صغر حجم هذا العمل التجاري لدى عرضه في بداية الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، تناول المتحدث عدداً من المشاكل العملية المتعلقة بالحصول على الأرض والطاقة والحاجة إلى الدخول في شراكات لحل هذه المشاكل. وكانت الوكالات الإنمائية الوطنية هي الجهة الداعمة، علاوة على أن لا مركزية صنع القرار على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات جعلت هذا الدعم أكثر فعالية. وأبرز المتحدث أهمية أنشطة الشركة في تحقيق أهداف محددة، ولا سيما الأهداف ١ و٢ و٥ و٩ و١١ و١٤ و١٥ و١٧.

٥٦- وتناول المشارك الثاني في حلقة النقاش أعمال شركة في رواندا تهدف إلى توفير تجربة عملية لفائدة السائقين والركاب على حد سواء. فعلى سبيل المثال، تتم مكافأة السائقين على توخي السلامة عن طريق حث المسافرين على اختيار سائقين لديهم سجلات أداء أفضل في

مجال السلامة. فحوادث الطرق هي السبب الرئيسي للوفاة في أفريقيا، وتعد السلامة على الطرق من العوامل الأساسية لقيام مناطق حضرية منتجة وتتسم بسلاسة التنقل والحركة. وتعكف الشركة على تطوير مختلف الجوانب المتعلقة بالقيمة المضافة، مثل توفير سائقين قادرين على السياقة ليلاً، والإدارة المالية للسائقين. وأشار المتحدث إلى أهمية التكنولوجيات الرقمية في عمل الشركة، وتوفير تطبيقات رقمية منفصلة للسائقين والمسافرين. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة منظوراً إيجابياً يراعي الجوانب الجنسانية يتمثل في استخدام وتدريب سائقات. وأبرز المتحدث أهمية أنشطة الشركة في تحقيق أهداف محددة، ولا سيما الأهداف ٣ و٥ و٨ و٩ و١١ و١٧.

٥٧- وأبرز المشارك الثالث في حلقة النقاش فكرة الاستفادة من التنوع البيولوجي في إنتاج القيمة. فعلى سبيل المثال، هناك مشروع تابع لشركة مقرها في بلجيكا هدفه تطوير المشاريع وتقديم المشورة بشأن كيفية تعزيز التنوع البيولوجي عن طريق حماية الملقِحات، وهو يستخدم النحل كوسيلة لقياس مستويات التلوث البيئي من خلال تحليل التلوث الموجود في حبوب اللقاح والعسل. وتعد معالجة البيانات أساسية في عمليات الشركة ويعتزم استخدامها من قبل الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص. وهذا النظام قابل للاستنساخ ويتسم نموذجه الحالي بجدواه من الناحية التجارية. وأشار المتحدث إلى أن المشكلة الرئيسية من حيث السياسة العامة تكمن في التغلب على فكرة ضرورة الاختيار بين التجارة أو إنقاذ البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر عمليات العطاءات معقدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو أنها موجهة نحو المنظمات غير الحكومية، ما يجعل التعاون مع شركات أخرى أيسر من التعامل مع السلطات العامة، على الرغم من دعم الحكومات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتم تسليط الضوء على أهمية أنشطة الشركة في تحقيق أهداف محددة، ولا سيما الأهداف ٣ و٦ و٩ و١١ و١٤ و١٥ و١٧.

٥٨- وقدم المشارك الرابع في حلقة النقاش لمحة عامة عن شركة استشارية تعمل في مجال الطاقة في الإمارات العربية المتحدة، تتمثل مهمتها في خفض انبعاثات الكربون واستهلاك الطاقة في المباني إلى النصف لفائدة العملاء. وتستخدم عدة تكنولوجيات لتحقيق هذه الغاية، كما تعمل الشركة على توفير الخبرة والبيانات والمعارف لتنفيذها وتحسينها. وتقوم العمليات على نموذج الدفع من الوفورات. وتكتسي التكنولوجيات الرقمية أهمية أساسية في هذا المجال، لأن هذه التكنولوجيا تستند إلى نموذج لبناية افتراضية، وتوجد أنظمة تقوم بتوليد بيانات تُستخدم في النموذج. وأبرز المتحدث عدداً من القضايا المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك تحفيز الشركات ذات التأثيرات الإيجابية على تحقيق الأهداف الإنمائية. وأشار إلى إمكانية النظر في خصم خفض انبعاثات الكربون من الالتزامات الضريبية للشركة. وأخيراً، أشار إلى أن هناك حاجة أكبر إلى زيادة التعاون بين الحكومات والشركات الناشئة والأعمال التجارية التي لديها مقترحات مشاريع مبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأبرز المتحدث أهمية أنشطة الشركة في تحقيق أهداف محددة، ولا سيما الأهداف ٧ و٩ و١١ و١٣ و١٧.

٥٩- وقدم المشارك الخامس عرضاً مفصلاً بشأن مبادرة متعددة الجهات صاحبة المصلحة تتعلق بربط وتنشيط عدة جهات معنية ذات صلة بتحقيق الأهداف الإنمائية، من أجل تعزيز الإجراءات القائمة المتعلقة بتحقيق الأهداف والمساعدة على تطوير روابط وشراكات جديدة. ومثلما ورد في العروض الأخرى المقدمة خلال حلقة النقاش، تعتبر التكنولوجيات الرقمية

أساسية بالنسبة لمختلف الإجراءات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية. وأبرز المتحدث أهمية الربط بين الابتكارات المتعلقة بتحقيق الأهداف وسلاسل القيمة الحالية. وقال إن نماذج الأعمال التجارية تضطلع بدور أساسي في إيجاد الحلول من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وتشمل تطوير نهج تمويل خلاقة ومبتكرة. ومن العناصر الهامة توعية المجتمعات المحلية وإدماجها، والتركيز بشكل أعم على سياسة الشمول ومراعاة الجوانب الجنسانية. وتعد السياسة العامة من الأمور الأساسية، بيد أن الهيئات العامة كثيراً ما تعمل في إطارات مؤسسية معزولة.

٦٠- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى المساهمة الإيجابية التي يقدمها الأونكتاد من خلال وثائقه الأساسية، وأكد أن المنظمات الدولية التي يوجد مقرها في جنيف يمكن أن تساهم بصورة كبيرة في تحقيق الأهداف، ويمكن الاستفادة منها بصورة أفضل إذا أصبح التواصل أكثر مرونة، وأشار إلى دعم سري لانكا للأونكتاد في تعزيز التعاون والتآزر وإقامة شبكات التواصل من أجل تعزيز الأثر العام للمنظمات الدولية، بما في ذلك، على سبيل المثال، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة لآلية تيسير التكنولوجيا، التي يشارك الأونكتاد في إدارتها. وتناول مندوب آخر الحاجة إلى سياسة عامة تفهم أن العلم والتكنولوجيا والابتكار تشكل عناصر مهمة، وهي بالأحرى العناصر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والتنمية، فضلاً عن فهم أحد الشواغل الهامة المتمثل في تفاوت سرعة استيعاب التكنولوجيا الذي يعني زيادة احتمال حدوث فجوة تكنولوجية أو تهميش في هذا المجال. وأعرب المندوب عن تقديم الدعم لتحليلات الأونكتاد السياساتية في اثنتين من منشوراته الرئيسية، هما *التقرير المتعلق بالتكنولوجيا والابتكار* و*تقرير اقتصاد المعلومات*، فضلاً عن دعم برنامجه المتعلق باستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأخيراً، أشار المندوب إلى تفعيل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والدور الرئيسي الذي يضطلع به الأونكتاد في هذه المبادرة، وأشار إلى ضرورة استكشاف فرص التعاون.

٦١- وفيما يتعلق باستفسار أحد المندوبين بشأن المشكلة الكبيرة المتمثلة في حوادث الطرق والهياكل الأساسية والمدفوعات والاحتياجات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، أشار المشارك الثاني في حلقة النقاش إلى الدور الكبير للروابط والشراكات في إيجاد حلول للمشكلات ذات الصلة، والحاجة إلى بيانات وتقييمات عن أنماط حركة السير من أجل ابتكار حلول لمسألة النقل. وفيما يتعلق باستفسار عن حساسية طلب إدارة الطاقة عن طريق تغيير أسعارها، وعن أوجه الاستفادة من الوفورات، أشار المشارك الثالث في الحلقة إلى أن الإعانات المقدمة في مجال الطاقة تشكل أحد العوامل المثبطة، بيد أن هذه المشكلة تصبح أقل أهمية إذا تحمل العملاء تكلفة الوفورات المستقبلية المضمونة.

٦٢- وأشار أحد المشاركين إلى الدور المحتمل للشراكات بين القطاعين العام والخاص والبيئات السياساتية الملائمة للابتكار. وفيما يتعلق باستفسار عن التدابير السياساتية التي قد تساعد على رفع مستوى الأنشطة، أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أهمية تحسين الشراكات والوصول إلى العوامل المسرعة للأعمال التجارية، وضرورة انتهاج اللامركزية في صنع القرارات عن طريق إشراك السلطات الإقليمية، بغية تسريع التنفيذ. وثمة اتفاق عام بين المشاركين في حلقة النقاش مفاده أن الحصول على قدرات بشرية مؤهلة وذات خبرات يمثل أحد الشواغل الرئيسية، وثمة حاجة إلى مسارات تختلف باختلاف الجهات صاحبة المصلحة والبلدان والمناطق. واتفقوا على وجود نوعين من الإجراءات، هما على وجه التحديد الأعمال الخيرية والأعمال التي تركز على الآثار البيئية. ومع

ذلك، من الممكن أن يكون للشركات أنشطة ملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأبرزت المناقشات تحديات مثل حفز شركات كبيرة على الاستثمار في مجال البيئة، في غياب الحوافز الصريحة المتعلقة بتجنب حدوث آثار سلبية على البيئة. كما تناول المشاركون في حلقة النقاش العقبات المتمثلة في الافتقار إلى قصص نجاح يُحتذى بها، وعدم توافر عناصر بشرية جيدة التدريب وموارد مالية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز قدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا. وأخيراً، أشاروا إلى عدم كفاية التوعية وأوجه القلق التي تساور الأشخاص المعنيون بتحقيق الأهداف الإنمائية، وذكروا أن السبل الممكنة لمعالجة هذه المشكلة تكمن في دور السياسة العامة، أي الأنظمة والقواعد والمعايير اللازمة لحفز الابتكار الموجهة نحو تحقيق الأهداف.

٦٣- وأشارت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في ملاحظاتها الختامية إلى دور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مواصلة مناقشة ما يترتب على المسائل المثارة في الاجتماع من تأثير على المجالات السياساتية الأخرى المتعلقة بالتكنولوجيا والتنمية، وأشارت إلى مختلف التحديات السياساتية التي جرى تسليط الضوء عليها. وأبرزت فكرة أن الشركات يمكن أن تستهدف تحقيق أرباح مع العمل أيضاً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وأن الحكومات يمكنها تحفيز النجاح عن طريق توفير بيئة داعمة. وتناولت مديرة الشعبة أهمية التوعية والموارد البشرية التي تمثل الشاغل الرئيسي. وأخيراً، أشارت إلى التحديات الكبيرة التي تطرحها الضرائب والتمويل أمام المبدعين، وإلى ضرورة اتباع نهج بديلة لتوفير التمويل.

دال- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٤- وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع ومديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات تقريراً عن التقدم المحرز في تشجيع وتدعيم التآزر بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاثة في مجالات الاستثمار وتنمية المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٦٥- وركز عرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع على نتائج وآثار عمل الشعبة. وساق عدة أمثلة على الاعتراف العالمي الذي وجدته المنتجات الأساسية والأطر السياساتية، استناداً إلى تقرير النتائج والأثر لعام ٢٠١٧، ودراسة بشأن الاستثمار والمشاريع، واتفاق بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز كيفية مساعدة ذلك على وضع السياسات على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني، وعلى أداء دور فعال في مجال الاستثمار على الصعيد العالمي ورسم سياسات تنمية المشاريع. وكان ذلك نتيجة التنفيذ المتسق للإدارة القائمة على النتائج، أي الإدارة التي لا تركز على النتائج فحسب، بل أيضاً على أثر الأنشطة المضطلع بها. واستعرض المدير استراتيجية الشعبة وأبرز توجهها نحو دعم الاستثمار في التنمية المستدامة، ولا سيما نحو مواءمة أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن نهج الإدارة القائمة على النتائج ونهج الشعبة المتمثل في إدماج الأهداف في أنشطتها وجد الاستحسان من جانب المراجعين والمقيمين المستقلين، بما في ذلك في سياق أحدث مراجعة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦٦- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ العديد من المندوبين أهمية وجودة عمل الشعبة، ولا سيما قدرتها على إنجاز نواتج يمكن أن تكون مفيدة على أعلى مستويات صنع السياسات. وكانت تدخلات الأونكتاد ذات المصداقية المشهودة في مجال الاستثمار والمشاريع حاسمة الأهمية

في تمكين الأونكتاد من تقديم الدعم على نحو فعال إلى مجتمع تنمية الاستثمار وفي تحقيق مزايا كبيرة للمستفيدين. وأشار أحد المندوبين إلى فعالية برنامج الأونكتاد المتعلق بالاستثمار والمشاريع، وهو ما يعزى إلى اتباع استراتيجية تعززها تكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق باستفسار عن النتائج طويلة الأمد لتوصيات البرنامج في مجال السياسة العامة، قدم مدير الشعبة عرضاً مفصلاً عن الكيفية التي مكنت الشعبة من إقامة شراكات أتاحت استدامة تدخلاتها؛ وفي معرض الرد على استفسار بشأن إدراج البرنامج في السياق الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة، شدد المدير على دور الأونكتاد بوصفه مركز تنسيق لجميع المسائل المتصلة بالاستثمار من أجل التنمية ودوره القيادي الراسخ وتأثيره القيّم بالنسبة لمجتمع تنمية الاستثمار. وشدد مدير الشعبة على الدور الفريد الذي تضطلع به اللجنة بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الوحيد المكرس لقضايا الاستثمار والمشاريع. وأخيراً، شدد على أن للاستثمار وتنمية المشاريع وظيفة تمكينية شاملة للقطاعات وأساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية، وأبرز ضرورة تحديد أولويات عمل اللجنة المتعلق بهذه المسائل.

٦٧- وتناول العرض الذي قدمته مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات الكيفية التي تمكن عمل الشعبة من تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين الركائز الثلاثة لعمل الأونكتاد في سياق العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثمة تفاعلات وروابط في كثير من الأحيان بين الأنشطة المضطلع بها في سياق الركائز الثلاث، أي البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء. فعلى سبيل المثال، يساعد البحث والتحليل في مجال المنشورات على تحسين برامج المساعدة التقنية، ويدخل في العمليات الحكومية الدولية في إطار ركيزة بناء توافق الآراء، التي يستخدم عملها من ثمّ في توجيه البحوث ويُدمج في المنشورات الرئيسية أو الدراسات الجارية. وأكدت مديرة الشعبة أن معدل التقدم التكنولوجي غير المسبوق يمكن أن يجعل العلم والتكنولوجيا والابتكار من العوامل المحفزة لتحقيق الأهداف الإنمائية، لأن التطور التكنولوجي هو الذي يحدد المسائل المتعلقة بالإنتاجية والقدرة التنافسية للبلدان. واقتُرح في تقييم حديث للبرنامج المتعلق بالتكنولوجيا واللوجستيات أنه ينبغي توسيع نطاق المنتديات الحكومية الدولية من أجل توسيع نطاق المناقشات بشأن المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

٦٨- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شكر أحد المندوبين الأونكتاد على تعاونه مع مصر على وضع استراتيجية لتعزيز البيئة المحلية للتجارة الإلكترونية. ورأت الأمانة أن ذلك يمكن أن يقدم مثالاً للمنطقة والعالم على ممارسة جيدة، لأنه أظهر إمكانية عمل القطاعين العام والخاص معاً بطريقة فعالة. وأعرب مندوب آخر عن القلق بشأن تدني مستوى مشاركة الدول الأعضاء في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فهو فريق متعدد أصحاب المصلحة ويضطلع بدور هام في مجال السياسة العامة، ويجري مناقشات توفر الإطار السياسي العام لكيفية تعزيز جوانب سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفيما يتعلق بمشاركة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، أشارت مديرة الشعبة إلى رصد أموال لتمكين المندوبين من البلدان النامية من حضور الاجتماعات. ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن التعليقات التي تلقاها الأونكتاد بشأن برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية الرامي إلى تعزيز كفاءة التخليص الجمركي والخطوات التي يمكن اتخاذها في سبيل انضمام المزيد من البلدان لتنفيذ التشغيل الآلي للجمارك،

أشارت مديرة الشعبة إلى أن البلدان التي استفادت من التعاون مع البرنامج يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في إبراز نتائجه الإيجابية وتقاسم تجارب أفضل الممارسات مع بلدان مناطقها.

٦٩- وأعرب رئيس اللجنة في ملاحظاته الختامية عن تقديره للعمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن الاستثمار والتكنولوجيا والابتكار والتجارة والتنمية، الذي يحظى باعتراف دولي بفضل جودة تقاريره التي تتسم بالتوازن والمصداقية. وأثنى أيضاً على دور الأونكتاد في إطار ركائزه الثلاثة المتعلقة بتيسير الاستثمار وتشجيعه من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد على دور التكنولوجيا الكاسحة في الديناميات والهياكل الاقتصادية التقليدية، وطلب إلى واضعي السياسات، ولا سيما في البلدان النامية، مراعاة ذلك لدى وضع السياسات الوطنية. وقال إن التكنولوجيات الكاسحة الناشئة مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والتحكم الآلي والذكاء الاصطناعي، تنطوي على تأثيرات كبيرة على البلدان النامية التي تشهد زيادة سريعة في تعداد السكان، بما في ذلك احتمالات ارتفاع معدل البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي. وتكتسي تحليلات الأونكتاد السياساتية والمساعدة التقنية التي يقدمها أهمية حاسمة في فهم تطور علوم التكنولوجيا وتأثيرها على التجارة والتنمية. ولاحظ رئيس اللجنة أن التجارة الإلكترونية، باعتبارها فرصة لإضفاء الطابع الديمقراطي على هذا المجال، تتيح فرصاً متكافئة للناس في جميع أنحاء العالم بصرف النظر عن الأصل والوضع الاقتصادي. ومع ذلك، لا بد للبلدان النامية من تعزيز استثمار القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة القدرات الإنتاجية بغية تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة في مجال التجارة الإلكترونية.

هاء- المسائل الأخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت المقترح للدورة العاشرة

٧٠- اتفقت اللجنة على أن يتخذ مجلس التجارة والتنمية قراراً بشأن جدول الأعمال، بناء على توصية من مكتب المجلس.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٧١- افتتح السيد روبرت والر (الولايات المتحدة الأمريكية)، رئيس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها الثامنة، الدورة التاسعة للجنة في قصر الأمم بجنيف يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٢- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد فاروخ **أميل** (باكستان)

نواب الرئيس: السيدة مارغريت **كاييمبا** (زامبيا)

السيد جواو **غابرييل آيللو ليتي** (البرازيل)

السيدة جولي **إيدموند** (كندا)

المقرر: السيد سولومون **مامو باشا** (إثيوبيا)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٣- أقرّت اللجنة كذلك، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/34 وTD/B/C.II/34/Corr.1). وبالتالي، كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب؛

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته الخامسة؛

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الرابعة والثلاثين؛

٤- من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

(أ) الاستثمار؛

(ب) المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٥- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاثة؛

٦- مسائل أخرى؛

٧- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٤- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أذِنَت اللجنة للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الأول

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إستونيا
ألبانيا
ألمانيا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
باكستان
البرازيل
البرتغال
بنن
البوسنة والهرسك
بولندا
تركيا
توغو
تونس
الجبل الأسود
جزر البهاما
جزر القمر
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
جيبوتي
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السودان
صربيا
الصين
عُمان
غامبيا
غواتيمالا
غيانا
الفلبين
كازاخستان
الكاميرون
كوت ديفوار
كولومبيا
الكويت
كينيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
الولايات المتحدة الأمريكية

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/INF.9.

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية أو المنظمات ذات الصلة مُمثلة في الاجتماع:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة أفريقيا ٢١
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
منظمة القرية السويسرية